

## Agricultural cooperatives as a mechanism to strengthen the solidarity and social economy and achieve territorial development in the Tafrata Plain in northeastern Morocco

Dr. Smail Bouguelba\*, Dr. El-Kallouchi Mohamed

Faculty of Arts and Human Sciences | Oujda | Morocco

Received:

25/01/2025

Revised:

05/02/2025

Accepted:

26/02/2025

Published:

30/03/2025

\* Corresponding author:

[smail.bouguelba@ump.ac.ma](mailto:smail.bouguelba@ump.ac.ma)

**Citation:** Bouguelba, S., & El-Kallouchi, M. (2025). Agricultural cooperatives as a mechanism to strengthen the solidarity and social economy and achieve territorial development in the Tafrata Plain in northeastern Morocco.

*Journal of Humanities & Social Sciences*, 9(3), 1 – 12.

<https://doi.org/10.26389/AJSP.B280125>

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

**Abstract:** The solidarity economy has evolved in the Tafrata Plain in northeastern Morocco in response to the increasing needs of individuals in the rural area, which accompanied the transformation of the socio-economic system from pastoralism to irrigated and rain-fed agriculture. Therefore, the solidarity economy that includes agricultural cooperatives in the area came as a response to the renewed socio-economic needs of farmers, and this type of economy that includes agricultural cooperatives in the Tafrata Plain is supposed to be an effective and efficient mechanism to achieve territorial development, considering that cooperative work is a territorial factor and a socio-economic choice to achieve territorial development. The study focuses on the spatial impact of the work of agricultural cooperatives and monitors their numbers, their temporal development, the proportion of their members, and the socio-economic results of their projects. The study aims to shed light on the extent to which the solidarity social economy can reduce the crises suffered by the agricultural sector in the Tafrata plain by adopting a scientific field approach aimed at studying models of local agricultural cooperative organizations and revealing the reality of the solidarity social economy in the region and its actual impact on achieving territorial development. This study is of great importance, especially given the urgent need to adopt an alternative economic model capable of promoting sustainability and social cohesion, especially considering the challenges facing the agricultural field. To achieve these objectives, the historical, descriptive and scientific analytical method was used. The results of the study showed the diversity of the participation of the social and solidarity economy in organizing the agricultural field, and the cooperative model plays a pivotal role in alleviating social and spatial issues despite its limited interventions and multiple issues. Therefore, to develop cooperative work, it is necessary for all local actors to develop action plans to implement SSE initiatives.

**Keywords:** Tafrata Plain, solidarity and social economy, agricultural cooperatives, territorial development.

### التعاونيات الفلاحية آلية لتنمية الاقتصاد التضامني والاجتماعي وتحقيق التنمية الترابية بسهل تافراطة- شمال شرق المغرب

الدكتور/ اسماعيل بوكلبة\*, الدكتور/ القلوشي محمد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية | وجدة | المغرب

المستخلص: عرف الاقتصاد التضامني تطويرا ملحوظا بسهل تافراطة شمالي تونس، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الأفراد في المجال الريفي والتي رافق تحولات النظام السياسي. اقتصادي الذي انتقل فيه المجال من الاعتماد على الرعي إلى الاعتماد على الزراعة البوريرية والمسقية. لذلك فإن الاقتصاد التضامني المتضمن للتعاونيات الفلاحية بالمنطقة جاء كاستجابة للحاجات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة للفلاحين، ومن المفترض أن يشكل هذا النوع من الاقتصاد المتضمن للتعاونيات الفلاحية بسهل تافراطة آلية ناجحة وفعالة لتحقيق التنمية الترابية على اعتبار أن العمل التعاوني فاعل ترابي و اختيار سوسيو اقتصادي لتحقيق التنمية الترابية. لقد تم التركيز في الدراسة على التأثير المجالي لعمل التعاونيات الفلاحية ورصد أعدادها وتطورها الزمني ونسبة أعضائها والنتائج الاجتماعية والاقتصادية لمشاريعها. تهدف الدراسة إلى تسلیط الضوء على مدى قدرة الاقتصاد الاجتماعي التضامني على الحد من الأزمات التي يعاني منها القطاع الفلاحي بسهل تافراطة من خلال تبني مقاربة علمية ميدانية تهدف إلى دراسة نماذج من التنظيمات التعاونية الفلاحية المحلية والكشف عن واقع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في المنطقة ومدى تأثيره الفعلي على تحقيق التنمية الترابية، وتكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة خاصة بالنظر إلى الحاجة الملحة لاعتماد نموذج اقتصادي قادر على تعزيز الاستدامة والتماسك الاجتماعي، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه المجال الفلاحي. لتحقيق هذه الأهداف تم استخدام المنهج العلمي التاريخي والوصفي والتحليلي. وقد أظهرت نتائج الدراسة تنوع في مشاركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تنظيم المجال الفلاحي، ويلعب النموذج التعاوني دوراً محورياً في التخفيف من المشاكل الاجتماعية والمالية رغم تدخلاته المحدودة ومشاكله المتعددة. لذلك، ولتطوير العمل التعاوني، تقتضي الضرورة على جميع الفاعلين التربويين تطوير خطط العمل لتنفيذ مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

**الكلمات المفتاحية:** سهل تافراطة، الاقتصاد التضامني والاجتماعي، التعاونيات الفلاحية، التنمية الترابية.

**مقدمة**

لقد ازداد الحديث والاهتمام في العقود الأخيرة عن دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي المتضمن للتعاونيات الفلاحية في تعزيز الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الترابية، ويُنظر إليه كآلية فعالة لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحفيز النمو الاقتصادي، والاستجابة لحاجات المجتمعات الزراعية خاصة بالدول النامية، مما يُساهم في معالجة والتخفيف من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بال المجالات الريفية، مثل الفقر والبطالة، من خلال تيسير الوصول إلى التمويل، والإنتاج، والتكنولوجيا الفلاحية، وتوفير خدمات الدعم والتسويق لتحسين مستوى الدخل الفلاحيين، وضمان استمرارته.

يشكل سهل تافراطة أحد مكونات المجالات المغربية الريفية التي تعرف دينامية فلاحية مهمة، حيث عرف تنظيم المجال التقليدي تحولات عميقة في اتجاه زراعة مسقية حديثة وتسويقه بعدما كان الاقتصاد القروي المحلي التقليدي قائماً على النشاط الرعوي والرعبي- زراعي في مراحل معينة، وأمام هذه الدينامية الفلاحية التي عرفها المجال تطلب الأمر ضرورة تغيير النموذج الاجتماعي الاقتصادي السائد من خلال تسهيل عملية التحول لتحقيق اقتصاد أكثر استدامة وتوازنًا اجتماعيًا.

يدخل مجال الدراسة ضمن نطاق الزراعة البووية والمسقية التي تعاني من وضع مناخ غير مستقر يتسم بارتفاع درجة الحرارة حرارة وضعف التساقطات، حيث ساهم هذا الوضع نشاط السكان الفلاحي لاتكاسات على النشاط الفلاحي اختلفت معها طرق تعامل الفلاحين معها، حيث عملت نسبة مهمة منهم على الانخراط في التعاونيات الفلاحية، وتأتي هذه الدراسة من أجل رصد تطور العمل الفلاحي التعاوني التضامني وإثاره الاجتماعية والاقتصادية على الساكنة الريفية وتناول التأثير المجيئي لفعالية أعمال التعاونيات الفلاحية على التنمية البشرية والاقتصادية بال المجال المحلي، بالإضافة إلى تقييم قدرة الاقتصاد التعاوني التضامني على إحداث انتقال اجتماعي واقتصادي. وفي إطار نموذج التنمية الجديد في المغرب، يهدف هذا البحث إلى استكشاف كيف يمكن للأقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال النموذج التعاوني الفلاحي الحد من التفاوتات داخل مجالات الوحدة السهلية وهوامشها من خلال تعزيز الدينامية الفلاحية وتحقيق التنمية المستدامة.

**1. أشكالية الدراسة**

تناولت هذه الدراسة إشكالية تحليل وضعية الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجال الريفي لسهل تافراطة، مع التركيز على العلاقة بين هذا النوع من الاقتصاد وتحقيق التنمية الترابية، كما تهدف إلى استقصاء مدى قدرة الاقتصاد التضامني على الإسهام في تحقيق التنمية الفلاحية، من خلال تحسين الظروف المعيشية للفلاحين والتخفيف معدلات الهجرة القروية ومظاهر الهشاشة الاجتماعية، بالإضافة إلى قياس تأثير التعاونيات على التنمية الترابية بمنطقة الدراسة، وتحديد واقع العمل التعاوني عبر تشخيصه واستخلاص إثره الاقتصادية والاجتماعية، ورصد التحديات والعرقلات التي تواجه تطوره واقتراح بعض حلول لتعزيز فعاليته. وتركز أشكالية البحث حول سؤال مركزي:

- ما دور الاقتصاد التضامني الاجتماعي المتضمن للتعاونيات الفلاحية في تحقيق التنمية الترابية بسهل تافراطة

**2. أهداف وأهمية الدراسة**

يهدف البحث إلى تقييم النتائج الملموسة لتجارب الاقتصاد الاجتماعي الفلاحي على التنمية الترابية من خلال التعرف على العناصر التالية:

- معرفة أهم النتائج الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية للاقتصاد الاجتماعي التضامني بسهل تافراطة بشمال شرق المغرب
  - التعرف نقاط القوة المكتسبة من خلال اعتماد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالقطاع الفلاحي
  - معرفة المشاكل والتحديات التي يعاني منها الفلاحين المنخرطين في التعاونيات
  - التعرف على الأفاق المستقبلية لتطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني المتضمن للتعاونيات الفلاحية بمجال الدراسة
- تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور المهم للتعاونيات الفلاحية كآلية لتقوية الاقتصاد التضامني الاجتماعي وتحقيق التنمية الترابية:
- 1- تمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة تحديد مدى تحقق الأهداف المسطرة للتعاونيات الفلاحية لتحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الاجتماعي التضامني بسهل تافراطة
  - 2- محاولة تحليل العلاقة بين برامج ومنجزات التعاونيات الفلاحية وسبل تطوير السياسات التنمية الفلاحية

### 3. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الموضوع اعتمدت الدراسة على فرضية عامة مفادها: أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتضمن للتعاونيات الفلاحية بسهل تافراطة شمال شرق المغرب يعتبر آلية ناجعة وفعالة لتحقيق التنمية الترابية، وتنبع عن هذه الفرضية العامة مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- تعمل التعاونيات على المزاوجة بين النمو الاقتصادي الفلاحي والرفاهية الاجتماعية للساكنة المحلية.
- تلعب التعاونيات الفلاحية دوراً مهماً في تحريك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق النمو الاقتصادي الاجتماعي.

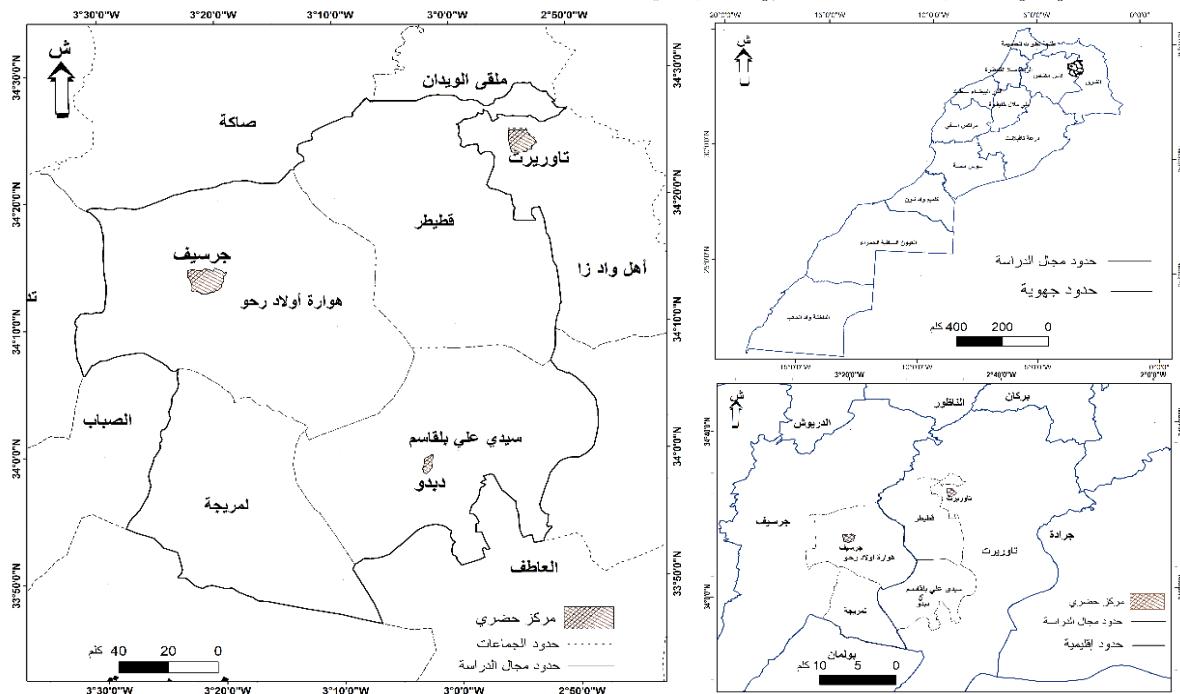
### 4. منهجية البحث وأدواته

إن منهجية البحث المستخدمة في هذه الدراسة تتألف من شقين، أولهما استعمال المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات والمعطيات الرسمية والمرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني حيث تم اعتماد التشخيص التراكي لاكتشاف التهديدات وتحديد الفرص التي يتighها المجال بالنسبة لهذا النوع من الاقتصاد بالمجال، وتحديد آثارهما على اتخاذ القرارات التنموية، وفي هذا الاطار تمت الاستعانة بمنهجية التحليل "SWOT". وهي أداة تحليلية استراتيجية تجمع بين دراسة نقاط القوة والضعف في مجال معين مع الفرص والتهديدات، للمساعدة في تحديد الاستراتيجية المناسبة لخدمة الإنسان والمجال. أما الشق الثاني فركزت فيه الدراسة على تحليل نوعين من العينات، تمثلت العينة الأولى في توزيع استثمارات موجهة إلى الفلاحين، حيث شملت حوالي 100 استثماراً و 400 استثماراً موجهة لأرباب الأسر بمجال الدراسة موزعة بشكل متوازن على أربع جماعات ترابية. تناولت هذه الاستثمارات مجموعة من القضايا المهمة المرتبطة بالقطاع الفلاحي والعمل التعاوني.

وفي سياق الدراسة ركز الجزء الميداني منها على تقديم نماذج من التنظيمات التعاونية المحلية، وذلك للكشف عن واقع الاقتصاد التضامني ومدى تأثيره الفعلي في منطقة تحتاج بشدة إلى بديل اقتصادي مستدام. حيث تم إجراء استقصاء شامل للفلاحين العاملين بالمنطقة الفلاحية والمنخرطين بالتعاونيات، تناول عناصر عديدة أبرزها: رأي الفلاح بمنطقة سهل تافراطة في العمل التعاوني ونسب انخراطه في هذا النوع من الاقتصاد التضامني التعاوني. بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع رؤساء تعاونيات فلاحية محلية. وقد مكنت هذه الدراسة من تسليط الضوء على مجموعة من التحديات التي تعيق مسار التعاونيات المحلية، مما يحدّ من قدرتها على الإسهام بفعالية في التنمية المحلية.

### 5. مجال الدراسة

يضم سهل تافراطة إدارياً أربع جماعات ترابية مغربية تابعة للجهة الشرقية وهي هوارة أولاد رحو ولعيرجة التابعة لإقليم جرسيف وقطيطر وسيدي علي بلقاسم التابع للنفوذ التراكي لإقليم تاوريرت (بوكبة، 2024).



خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة ضمن إطاره الإقليمي والجهوي والوطني

المصدر: التقسيم الجبوي المغربي، 2015

يتموضع سهل تافراطة في الصفة اليمى لواد ملوية بين جرسيف وواد زا بحيث؛ يعتبر من أهم السهول المتواجدة بحوض جرسيف شمال شرق المغرب، طرأت عليه مجموعة من التحولات المجالية غيرت نمط عيش السكان والأنشطة المعتمدة نتيجة لمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية مما أثر على حجم الدينامية الفلاحية وعلى الموارد الطبيعية وطرق استغلالها وظهرت التعاونيات الفلاحية بالتوازي مع هذا التحول كشكل تنظيمي للعمل الفلاحي الاجتماعي والتضامني.

## 6. الإطار النظري والدراسات السابقة

### 1.6 السياق العام للموضوع

لقد سلطت الأزمات الاقتصادية الحالية المتعددة الضوء على الحاجة إلى التحرك نحو أشكال أخرى من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي (Arcos-Alonso et al., 2024). وأصبحت الحاجة ماسة إلى إعادة التفكير في الاقتصاد والاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي الذي يركز على موضوعات التنمية الترابية بالعالم الريفي لمعالجة وتقدير القضايا الاجتماعية والاقتصادية، من خلال التركيز على أنظمة زراعية محددة تعمل من منطق اقتصاد المجتمع، الذي يعتمد التضامن الاجتماعي. ويعرف الاقتصاد الاجتماعي التضامني بأنه "مجموع الأنشطة الانتاجية والخدماتية التي تنتظم في شكل بنية محلية مهيكلة ومستقلة (جمعيات، تعاونيات، مجموعات وغيرهم) تخضع لتسير ديمقراطي نابع من المقاربة التشاركية الحرة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من بين الروافد الاقتصادية التي يراد بها، ظاهرياً على الأقل، أنسنة النمط الاقتصادي الليبرالي وإعطائه نفس اجتماعي جديد، من خلال ممارسة أنشطة اقتصادية، تتواخى التوفيق بين حيوية динاميات الاقتصاديات التي تعرفها كل القطاعات الفلاحية، الصناعة التجارية...)، وبين المبادئ والغايات الإنسانية للتنمية في أفق إعمال مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية في ظل التطور الاقتصادي المنشود (مدني وآخرون, 2019). ويحاول هذا النوع من الاقتصاد خلق ترابط بين المؤسسات والدولة بغض النظر عن انواعها، وبعبارة أخرى يساهم في تحقيق التناسق بين الاهداف ودمجها في هدف واحد ووحيد لا وهو تحقيق رفاهية الشعوب (سرقوط، 2022). ومنذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، تطور النقاش حول أشكال الإنتاج البديلة وبشكل أساسى حول مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي واقتصاد التضامن (Kasparian, 2020). لقد اكتسب الاقتصاد الاجتماعي والتضامن اهتماماً عالمياً على مدار العقد الأخير، وظهر هذا النوع من الاقتصاد بمفهومه الغربي المعاصر تدريجياً، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، كتعبير عن الرغبة في العودة إلى أحد المبادئ المؤسسة للاقتصاد الاجتماعي التضامني، وقد وجده صدى في سياق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أنتجهما النظام الرأسمالي التقليدي (تشوار & فاندي، 2019). وفي الآونة الأخيرة، أصبح يُنظر إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامن أيضاً على أنه وسيلة تعزيز أهداف التنمية المستدامة (Villalba-Eguiluz et al., 2020). وظلت عناصر هذا الاقتصاد تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، ولكن دون الاعتراف لها بهذه المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المختلفة (Arana, 2024). وقد ازدادت خلال العقود الأخيرة أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامن بالمغرب وتطورت صياغته لمدخلات محلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة من خلال التوازن والنسج بين النهج التنموي الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المحلية والمجتمعية، وتحقيق حكماء ترابية من منطلق التعبئة الاجتماعية، بحيث يكتسي الاقتصاد التضامني والاجتماعي أهمية بالغة في قدرته على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز التماสک الاجتماعي من خلال تلبية احتياجات السكان، عبر التخفيف من مظاهر الهشاشة والقصاء الاجتماعيين. وتشكل التجربة المغربية نموذجاً عربياً رائداً من حيث تطوير الهيكل المؤسسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامن، وتميز هذا القطاع في المغرب بالاعتماد الأكبر على التعاونيات، وترتبط التنمية المستدامة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامن بشكل وثيق حيث تستمد عدتها فيما يتعلق بتنظيم الفلاحين من خلال التدبير الذاتي وإضفاء الطابع الديمقراطي على تجاربهم التنظيمية مثل الجمعيات أو المجموعات أو التعاونيات، ويتم أيضاً تعزيز القدرة على الاستمرار والاستدامة من خلال تنظيم الفلاحين والمستهلكين في التعاونيات الفلاحية. إن اعتماد التعاونيات الاجتماعية في الفلاحة المستدامة، ليست مجرد شراكة اقتصادية فقط بين المشاركين، بل يذهب مدلوها إلى أبعد من ذلك، كونها نموذجاً للإنتاج والاستهلاك والتدبير والاستقلال والتنظيم الديمقراطي والأقنية في صنع القرار والتدريب الذاتي والتكمال الأقليمي (المجتمعين والمستهلكين). وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التنظيم الاجتماعي للفلاحين التقليديين يعزز أيضاً التعاون والتضامن والمساواة والحرية وإرساء الديمقراطية فيما بينهم. ولهذا السبب فإن البحث عن الفلاحة التشاركية من خلال وسائل جماعية، أو تعاونية، أو ذاتية الإدارة، أو خاضعة للإشراف، أو مؤسسية يساهم في تطوير ديمقراطية تشاركية (Schwab do Nascimento et al., 2020).

### 2. مفاهيم الدراسة

تعد المفاهيم أساس نظرية مهمة للبحث، إذ كل بحث جغرافي تؤطره مفاهيمه الخاصة والتي تشكل مفاتيحه الأساسية، لذلك كان لا بد من الوقوف عند المفاهيم المهيكلة لهذا البحث وتوضيحها.

- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: هو كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تُنظم في شكل هيئات منسقة أو مجموعات من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين، هدف تحقيق المصلحة العامة والمجتمعية. تميز هذه الأنشطة بالاستقلالية، وتُخضع لديمقراطية التدبير والمشاركة الحرة. يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جزءاً من فروع الاقتصاد الاجتماعي ينتقد النموذج الرأسمالي ويدعم ديمقراطية الاقتصاد من خلال تنظيم المجتمع بالطريقة التي يمكن بها إرضاء احتياجات أفراده وتنميهم (Barea, 1990; Calle-Collado & Casadevante, 2015; Collado, Padilla, & Piñeiro, 2017).

بعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من المفاهيم المركبة التي يصعب تحديدها بمعزل عن السياقات السياسية والاقتصادية التي نشأت فيها، وكذلك عن المسار الثقافي والتاريخي الذي تشكلت ضmine مختلف الممارسات المرتبطة به، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. باعتباره مفهوماً مركباً، فإنه يتألف من ثلاثة مفاهيم فرعية متراقبة في علاقات جدلية معقدة: أولاً، الأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الربح ضمن بيئه تنافسية شديدة، تخضع لإمكانات التحكم في الموارد ووسائل الإنتاج وأليات السوق؛ ثانياً، البعد الاجتماعي، الذي يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية؛ ثالثاً، البعد التضامني، الذي يُعد قيمة إنسانية مرتبطة بثقافة المجتمع وقيمه، بغض النظر عن منطق التنافسية الذي يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الليبرالي (منتصر، مرجع سابق، 2019).

- التعاونيات: هي جمعيات مستقلة تكون من أفراد اتحدوا طوعاً بهدف تلبية احتياجاتهم وتعللائهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال منشأة مملوكة جماعياً (خازار & رحماني، 2021)، وبشكل عام التعاونيات هي تنظيمات تتتألف من مجموعة من الأشخاص الذين اتفقوا على الانضمام معاً للعمل الجماعي بهدف تلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للقيم والمبادئ الأساسية للتعاون التي يعترف بها الجميع. وتشكل التعاونيات العنصر الرئيسي في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بحيث تساهem في تقديم خدمات اجتماعية متنوعة، كما تلعب دوراً بارزاً في التنمية المجتمعية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وبالتالي تعد التعاونيات وخاصة الفلاحية منها آلية فعالة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تساهem بشكل كبير في تحسين حياة الفلاحين وضمان حقوقهم.

### 3.6 الدراسات السابقة

تشكل الدراسات السابقة الأساس النظري الذي تعتمد عليه الدراسة، حيث تم الاطلاع على مجموعة من الأبحاث المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل عام، والتعاونيات الفلاحية بشكل خاص، سواء في مجال الدراسة أو على المستوى الوطني. وفي هذا السياق، نشير إلى بعض من هذه الدراسات المهمة.

1- أوضح Harkati (2023) في دراسته المتمحورة حول التعاونية باعتبارها وسيلة استقلالية للمرأة المغربية لمحاربة التهميش والحد من البطالة والقضاء على الفقر، حيث أظهرت الدراسة أن التعاونيات النسائية في منطقة طنجة طوان الحسيمة مجال دراسته لها استعداداً غير مشروط للتعهد وتحقيق التحرر على الرغم من العديد من العوامل التي تساهem في إعاقة تقدمه.

2- عالجت دراسة الباحثين Ibourk & Raoui (2022) بعنوان "تأثير ريادة الأعمال التعاونية على التنمية البشرية الإقليمية في المغرب" - تحليل مكاني تأثير ريادة الأعمال التعاونية على التنمية البشرية في المناطق المختلفة من المغرب في سياق النموذج التنموي الجديد للمملكة، واعتمدت على معطيات من 75 إقليماً في المغرب، تُظهر الدراسة تنوعاً في مشاركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تنظيم المناطق وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية تعزيز ودعم الأعمال التعاونية كوسيلة لتحقيق تنمية بشرية متوازنة وتقليل الفوارق الإقليمية في المغرب.

3- تناولت دراسة El Mekkaoui (2022) تحليل نماذج الأعمال للتعاونيات في المغرب وتقييم دورها في خلق فرص العمل وتعزيز الإدماج الاقتصادي وأظهرت نتائج الدراسة أن التعاونيات تساهem بشكل ملحوظ في توفير فرص العمل، خاصة للفئات المهمشة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وأوصى الباحثون بضرورة دعم السياسات العامة للتعاونيات وتعزيز بيئه الأعمال المناسبة لضمان استدامتها ونموها.

4- ناقش الباحثون مدني، لزعر، أزرهون، وطلبي (2019) في دراسته بعنوان الاقتصاد التقليدي المحلي في مواجهة الاقتصاد الرأسمالي العصري ناقش الباحثون الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرأسمالي العصري، مع تحليل التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي بالمغرب واستعرض المقال تجارب ناجحة في منطقة سوس، خاصة فيما يتعلق بالإنتاج التعاوني للأركان، كما سلطت الورقة البحثية الضوء على التحديات التي تواجه العمل التعاوني في ظل التحولات الاقتصادية الحالية.

5- تناولت دراسة، بليط، صديق، التايري (2021) التي جاءت بعنوان العمل التعاوني كآلية لتنمية الإنتاج المحلي وتحقيق التجارة العادلة - حالة سلسلة إنتاج الزيتون بإقليم جرسيف (المغرب الشرقي) دور التعاونيات الفلاحية في تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق التجارة العادلة بإقليم جرسيف، مع التركيز على قطاع الزيتون كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- 6- تناولت الدراسة العلمية لبشيري، التايري، والصادكي (2022) موضوع التعاونيات الفلاحية بسهل جرسيف، وتحديداً تعاونيات جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين: تادرت وهوارة أولاد رحو ودورها في تحقيق التنمية التربوية؛ حيث خلصت نتائجها إلى أن التعاونيات العاملة في القطاع الفلاحي على العموم وقطاع الحليب على الخصوص بمجال الدراسة تشكل تعبيراً على نجاح التجربة رغم الإشكاليات المطروحة.
- 7- تناول مقال علمي للباحث يوسف بليط، واخرون (2019)عنوان: "تقييم تجربة الاقتصاد الاجتماعي بإقليم جرسيف: حالة قطاع التعاونيات الفلاحية بسهل جرسيف" التعاونيات الفلاحية كفاعل ترابي مهم ضمن قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بسهل جرسيف.
- 8- أوضح عسيوي وأخرون (2021) في دراستهم التي جاءت بعنوان الاقتصاد الاجتماعي في جهة الشرق - نموذج قطاع النباتات الطبية والعطرية أهمية قطاع النباتات الطبية والعطرية في جهة الشرق، مع التركيز على نبتة "الأثير"، وإبراز دورها في خلق فرص عمل، مع تشخيص التحديات المرتبطة بالاستدامة والاستغلال المفرط لها.
- ان نتائج الدراسات السابقة برزت أهمية البحوث الحالية حول إشكالية موضوع الورقة البحثية، وتشكل منطلق البحوث المستقبلية لذلك تمكن هذه الدراسة البحث عن تحديد المزيد من الفجوات البحثية بمنطقة الدراسى والمتعلقة بدور التعاونيات الفلاحية في تعزيز التنمية الريفية المستدامة. والتي يمكن التطرق لها في هذه الدراسة أو دراسات أخرى، لتسلط الضوء على أهمية مراعاة السياق المحلي لفحص تأثير جدوى التعاونيات الفلاحية على التنمية السوسية الاقتصادية وتحديد التدخلات الأكثر فعالية لدعم استدامة هذه التعاونيات.

## 7. مناقشة النتائج

### 1.7 العمل التعاوني أساس تحرير الاقتصاد التضامني الاجتماعي

ارتباط ظهور العمل التعاوني في المجال الريفي المغربي على الدوافع الاقتصادية القائمة على التعاون الاجتماعي بين الفلاحين، حيث ظهر النموذج الجديد للتعاونيات الاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن العشرين الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمبادرات الموجهة نحو المجتمع المحلي الفلاحي. وارتبط هذا الظهور بمحاولة الحركة التعاونية بال المغرب مواكبة الدينامية الفلاحية والتنمية الريفية التي عرفتها المجالات الفلاحية المغربية.

يتشكل المجتمع المدني، من كل التنظيمات غير الحكومية من نقابات وجمعيات وتعاونيات، لذلك فإن هذه الأخيرة تبقى هي الأكثر حضوراً في الجانب التنموي المرتبطة بالفلاحة، ويطلق عليهما اسم تنظيمات الاقتصاد التضامني الاجتماعي. ولقد أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المحلي يكتسي أهمية متزايدة خلال العقود الأخيرة بمجال الدراسة، حيث شهد المجال ظواهر نمو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وما رافقه من إمكانية التنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي عبر التعاونيات المؤطرة. وتشكل مسألة التعاونيات آلية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية وفرض القضاء على عدم المساواة بين المجالات في تحقيق التنمية.

جدول رقم 1: توزيع تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي بجماعي هوارة أولاد رحو ولريحة

الرأسمال بالدرهم		عدد المتعاونين		غير النشطين		العدد		الجماعة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
38,92	1229000	37,78	986	40	04	28,26	13	هوارة أولاد رحو
2,50	78800	5,29	138	10	1	10,87	05	لمريحة
100	3157900	100	2610	100	10	100	46	مجموع الإقليم

Source : Office du développement de la Coopération Délégation Régionale d'Al Hocima,(2011), récapitulatif des coopératives par province et par secteur. P 1

يشكل الاقتصاد الاجتماعي المرتبطة بالتعاونيات أهمية كبرى في تحقيق التنمية الاجتماعية رغم ما يعتريه من مشاكل وتحديات، وتشكل جماعة لمريحة وهوارة أولاد رحو نسبة 38% من تمثيلية تعاونيات الاقتصاد الجماعي بإقليم جرسيف، نسبة 50% من هذه التعاونيات غير نشطة رغم أهمية المتعاونين الذي بلغ 1124 شخصاً بنسبة 43% ورأسمال مهم وصل إلى 1307800 درهم بنسبة 50,42% من مجموع رأس المال مجموع تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي بإقليم جرسيف، وهو ما يجعل تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي بجماعي هوارة أولاد رحو ولريحة التابعة لسهل تافراطة يكتسي أهمية بالغة من حيث عدد التعاونيات ورؤوس الأموال المرصودة لتحقيق الأهداف بالرغم أن النسبة المهمة لهذه التعاونيات غير النشطة، وهو مؤشر على حجم التحديات والعرقلات والمشاكل التي تسبّب تدبير تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي بجماعي هوارة أولاد رحو ولريحة.

## 2.7 نسيج تعاوني فلاحي مهم يحتاج إلى الدعم لضمان الاستمرارية

إن الحديث عن واقع التعاونيات بسهل تافراطة يندرج ضمن التوجه الجديد في القضايا التنمية بالعالم القروي، خاصة مع ضعف تدخلات المؤسسات القطاعات بالمجال، وكان لزاماً اعتماد رؤية تعتمد على القوى المحلية وعلى الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المحلية لتحقيق التنمية الفلاحية. ففي ظل التطور الذي عرفته الحركة التعاونية بمجال الدراسة والمجهودات التي تبذلها من أجل التخفيف من حدة المشاكل التي تعيشها الساكنة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، رغم محدودية تدخلاتها.

### 7.1.2 هيمنة الطابع الفلاحي على العمل التعاوني

لقد مكن العمل الميداني من رصد طبيعة التعاونيات التي تنشط بالمجال، حيث أن جزء مهم منها تشتغل في القطاع الفلاحي خاصة بإنتاج زيت الزيتون، وتربية النحل والأعشاب الطبية والأعلاف وتسويق الحليب، ومعظم هذه التعاونيات حديثة العهد، وكلها تسويقية، تعتمد على مواد أولية محلية. لكن معظمها يعاني من مشاكل عديدة، تتلخص في قلة الموارد وضعف المعدات الضرورية لترويج الموارد الترابية التي تهم قطاع استغالها، مما يجعل العديد منها لا تستمر في النشاط رغم أن نسبة انخراط الساكنة في العمل التعاوني لا تزال ضعيفة، وقد بلغت حسب نتائج العمل الميداني 9%.

إن معظم تعاونيات المجال السهلي هي حديثة العهد، مع استثناء بعض التعاونيات كتعاونية "الرحمة" لجمع وتسويق الحليب، وتعاونية "إنبات" الفلاحية المتعددة الأنشطة بالجماعة الترابية لمريجة، اللتين تأسستا سنة 1997. وقد بلغ عدد التعاونيات بجماعة قطيطر على سبيل المثال 8 تعاونية نشيطة 5 منها بال المجال الفلاحي و4 هم بتسويق منتوج الحليب بـ 129 منخرط وتعاونية واحدة مختصة بتحسين المزاعي وتوفير الأعلاف للقطعان التي بلغ عدد منخرطها 132 منخرط، بينما بلغ عدد منخرطي التعاونيات ذات مجالات وخدمات متعددة 252 شخصا.

### 7.2.2 تجربة مهمة لتعاونيات تربية الأبقار في تسويق منتوج الحليب

تشكل تعاونيات تربية الأبقار وتسويق منتوج الحليب من أبرز التعاونيات النشيطة بالميدان الفلاحي بسهل تافراطة، ويعتبر إنتاج وتسويق الحليب مصدر اهتمام الساكنة المحلية نظراً للعديد من العوامل المشجعة على تواجده وتطوره، وأهمها، توفر أعلاف محلية. ويتم جمع الحليب من طرف التعاونيات وتسويقه بطرق عدّة بإقليم تاوريرت الذي يتواجد به مركز تتوفر فيه ظروف تتكيف مع هذه العملية تابع لشركة "كوليما" بجماعة ملقى الوديان. كما تتوفر مدينة تاوريرت أيضاً على وحدة لإنتاج الحليب والألبان تحت مسمى "روعة"، كما تتوفر الجماعات الأخرى على جمعيات جمع الحليب ومراكز لتسويق، مما يسهل جمع الحليب لتعاونيات الفلاحين لتسهيل عملية التسويق.

جدول رقم 2: توزيع تعاونيات الحليب وعدد المنخرطين بالجماعة القروية قطيطر سنة 2022

الجامعة القروية(الترابية)	الدوار(قرية)	عدد المنخرطين
لقطيطر	د. رباحة	28
لقطيطر	د. أولاد سليمان	35
لقطيطر	الكرارة	66
القطيطر	أولاد أتلاغ	-

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي، ملوية، 2022

يشير الجدول أعلاه إلى بنية التكوين التعاوني المرتبطة بإنتاج وتسويق منتوج الحليب بالجماعة القروية قطيطر الذي يتكون من أربع تعاونيات خاصة بجمع وتمثين وتسويق الحليب في كل من دوار أولاد أتلاغ والكرارة ودوار أولاد سليمان ورباحة بعدد منخرطين مهم بلغ 129 شخصاً. أما فيما يخص جماعة هوارة أولاد رحو فتتوفر على عدد مهم من تعاونيات الحليب بحكم اعتمادها على تربية الأبقار الحلوب وسيتم التركيز على التعاونيات النشيطة التي تشكل تعاونية "النهضة" لجمع الحليب" إحداثها والتي تأسست سنة 2012 من طرف مجموعة من الفلاحين مري الأبقار، وتتوفر هذه التعاونية على تجهيزات مهمة منها: ثلاجتان للتبريد، سعة الأولى تصل إلى 1250 طن والثانية إلى 1030 طن. ويستفيد منخرطي التعاونية الذي يبلغ عددهم 58 منخرط من خبرة المجال تعززت عبر التكوينات التي يتلقونها من وزارة الفلاحة بجهة الشرق، وإلى جانب المصاحبة التقنية المتمثلة في إرشاد الفلاحين التي تقدمها التعاونية للمنخرطين كما تقدم التعاونية خدمات أخرى مرتبطة بجمع الحليب وتسويقه وتوفير الأعلاف، ووفرت أكثر من 32 طن من الأعلاف المدعمة خلال سنة 2016 للمنخرطين. "وخلال سنة 2018، تم تسويق ما مجموعه 424777 لتر من الحليب لفائدة تعاونية المغرب الشرقي، بقيمة 1652248.00 درهم ساهمت منها لفائدة مجموعة النفع الاقتصادي حليب جرسيف بـ 20000.00 درهم، ومجموعة النفع الاقتصادي أوليفيا جرسيف بـ 28000.00 درهم (المسعودي، 2021)." وارتبط العمل التعاوني المتعلق بتمثين وتسويقه منتوج الحليب بالجماعة القروية لمريجة بتأسيس أول تعاونية بتاريخ 17 فبراير سنة 1997، سميت بتعاونية جمع وتسويق الحليب وبasher بها العمل والاشغال بها سنة 2008. وتتوفر هذه التعاونية على مستوى تجميع الحليب تم بناؤه من طرف المبادرة

الوطنية للتنمية البشرية، يبلغ عدد المنخرطين 286 شخصا، تقدم لهم التعاونية مجموعة من الخدمات منها: تكوين مربى الأبقار وجمع وتسويق الحليب وتحسين نسل الأبقار.

يقدر إنتاج الحليب بـ 2400 لتر سنويا الذي يتم تسويقه لشركة الحليب "كوليمو" بوجدة، ولقد تم بيع سنة 2008 بـ 963770 لتر من الحليب بمبلغ 3842035.40 درهم حسب التقرير المالي لسنة 2017، في حين يبلغ رأس المال التعاونية ما يقارب 140000.00 درهم. ارتبطت تعاونيات الحليب بالдинامية الفلاحية التي عرفها السهل، وقد تجلى هذا التحول في الانتقال من نمط اقتصادي قائم على الرعي والترحال، إضافة إلى زراعة معاشرة تتشكل من الحبوب إلى تكثيف تربية الأبقار من أجل تسويق منتوج الحليب الذي تعمل التعاونيات المتواجدة بالمنطقة على جمعه وتصديره إلى المعامل" (صديق عبد النور، 2014). وللتمرين منتوج الحليب استفادت بعض الجماعات القروية من بعض المشاريع الذي يعتبر "مشروع توسيع إنتاج الحليب" أهمها والذي انتهى العمل به سنة 2015، حيث استفاد منه مربى الأبقار ومنتجي الحليب، وبالبالغ عدده 1550 فلاح بكل من جماعات هوارة أولاد رحو، والجماعة الترابية لمريحة وجماعات أخرى، بتكلفة مالية 57700 ألف درهم. وهدف المشروع إلى:

- إحداث أربع تعاونيات و 6 مراكز لجمع الحليب وتأسيس اتحاد تعاوني يتشكل من 12 تعاونية لجمع وتسويق الحليب.
- تحسين التركيب الجيبي لقطيع الأبقار الحلوبي عن طريق الرفع من الأنواع الهجينة
- تشييد معمل للتمرين منتوج الحليب 容量 10 طن في اليوم والرفع من جودة الحليب المعلب داخل المصنع من 4 مليون لتر إلى 10 مليون لتر في أفق سنة 2015.
- تحسين المستوى المعيشي ودخل الفلاحين.

**جدول رقم 4: النتائج الاجتماعية والاقتصادية لمشروع توسيع إنتاج الحليب سنة 2020**

النتائج	2015	2020
عدد الأبقار	9000	9000
النوع المحلي	600	750
النوع الهجين	2200	2600
النوع الأصيل	3750	4000
الإنتاج الإجمالي بالطن	22720	26230
الإنتاج المحول بالطن	10000	20000
رقم الاعمال بـ المليون درهم	95950	134820
دخل الفلاح بالدرهم سنويا	15600	30660
أيام العمل المحدثة	40000	63000

Source : Direction Régionale de l'Agricole. (2012), Étude d'impact environnementale et social de projets, pilier du plan Maroc vert, p 67.

تشير معطيات المشروع إلى تحقيق نتائج إيجابية حيث: تطورت أعداد الأبقار، خاصة النوع المحلي والنوع الهجين وانتقل هذا الأخير من 2200 رأس سنة 2015 إلى 2600 سنة 2020، بينما تراجع النوع الأصيل من الأبقار، في حين ارتفع الإنتاج الإجمالي بالطن من 22720 طن سنة 2015 إلى 26230 سنة 2020، كما تزايد دخل الفلاحين من المشروع من 15600 درهم إلى 30660 درهم. وتتجذر الإشارة إلى وجود تعاونيات خاصة بالإصلاح الزراعي بسهل تافراطة خاصة بالجماعة القروية هوارة أولاد رحو، ومن بينها نذكر:

- تعاونية الصحراء التي تم تأسيسها بتاريخ 3 أكتوبر سنة 1975 على مساحة 215 ه، ويستفيد منها 43 شخص.
  - تعاونية الفتح التي تم تأسيسها بتاريخ 3 أكتوبر سنة 1975 على مساحة 160 ه، ويستفيد منها 32 شخص
  - تعاونية الساقية الحمراء التي تم تأسيسها بتاريخ 3 نونبر سنة 1977 على مساحة 245 ه، ويستفيد منها 51 شخص 6 منهم من قبيلة هوارة أولاد رحو، ويمكن إجمال أهداف إحداث هذه التعاونيات ذات الاهتمام الفلاحي في ملخص:
- تقديم خدمات مهمة لمنخرطين في مجال الزراعي الفلاحي.
  - توفير الأدوات والتقنيات المستعملة بالفلاحة وتسهيل عملية الإنتاج الفلاحي.
  - تنظيم توزيع مياه الري الزراعي.

### 7. دور تعاونية الكسب بهوارة أولاد رحو في تحسين المزاري بالمنطقة السهلية

شهد النشاط الرعوي بحضور جرسيف تحولات مهمة تغير معها المفهوم التقليدية للقطيع، بحيث كان يشكل قيمة اجتماعية لدى الرجل، وأضحت القيمة الاقتصادية هي الطاغية في العقود الأخيرة فيما يخص تربية القطيع الذي تغيرت طرق تربيته بالمجال، وأمام تدهور المزاري أصبح الإقبال على تكوين تعاونيات تهتم بتحسين المزاري بتربية الماشي وتسويقه من عائداتها، ومن خلالها قامت الدولة بفتح المجال أمام تنظيمات جديدة في تدبير المزاري بالسهل. وتعدد البرامج التي عالجت إشكالية تحسين وتطوير المزاري بالمجال وهوامشه وتأطير هذه البرامج في إطار تعاونيات للمزاري وللكلساسة، ولعل من أهم هذه البرامج، مشروع التنمية القرية لتاوريت تافوغالت الذي شمل جماعة سيدي علي بلقاسم ومشروع تحسين المزاري وتربية الماشية بالمنطقة الشرقية (PDPEO)، الذي ساهم في إنشاء محميات رعوية على مساحة ألف هكتار بأراضي جماعية بورية وشكلت جماعة لقطيطر جزء من المجال الواسع الذي شمله المشروع.

تأسست تعاونية الكسب بهوارة أولاد رحو في يوم 19 فبراير 1987 بجماعة تدارت تحت إشراف رئيس الدائرة وبحضور ممثلين عن مكتب التخطيط وسكان هوارة وأولاد رحو والتقنيين المشرفين على مشروع الرعي بتافراطة وتم تسمية التعاونية بتعاونية الكسب لهوارة أولاد رحو وقد اشترط في المستفيدين أو المنخرطين في التعاونية أن يكونوا من سكان جماعة هوارة أولاد رحو. وقد تم انتخاب أعضاء المكتب الإداري وعيّنت مصلحة تربية الماشي بجرسيف موظفا تقنيا بالتعاونية، يسرّ على تطبيق مقررات المكتب الإداري ويحافظ على الوثائق الإدارية وحددت التعاونية مجموعة الأهداف لتحقيقها:

- تلبية رغبة السكان في ضمان استمرارية النشاط الرعوي بالمنطقة وتنمية النسل المحلي من سلالة الماشية.
- تحسين مردودية الإنتاج الحيواني وتقدير استغلال المجال الرعوي.

صيانة وتنمية مؤهلات المجال من خلال التدبير الرشيد للموارد المائية بتافراطة ومحاربة التصحر والتخفيف من خطورة التعرية الريحية والمائية، ولقد استفادت مجموع من فروع المشيخات وفروع القبائل من المشروع:

**جدول رقم 5: عدد المتعاونين ومساهمتهم حسب المشيخات بتعاونية الكسب بهوارة أولاد رحو سنة 1987**

اسم الفخدة	عدد المتعاونين	عدد الأسهم
أولاد علي	22	44
أولاد حموسة	23	53
الملوكيين	28	61
الطريفي	12	36
أولاد حادة	10	37
أولاد سديرة	23	33
المزارفة	11	22
تدارت	8	20
أولاد عمارة	8	20
الطروش	39	54
أولاد صالح	11	20
<b>المجموع</b>	<b>195</b>	<b>400</b>

**المصدر: مكتب تعاونية الكسب بهوارة أولاد رحو**

بلغ عدد الأسهم بالتعاونية 400 سهماً بعدد منخرطين ومتعاونين بلغ 195 شخصاً بقدر مالي وصل إلى 40000 درهم، كما شجعت السلطات المختصة التعاونية بمبالغ مالية مهمة (70 مليون خاصية بوزارة الفلاحة مع دعم خاص بالأعلاف، الشعرى) وشاركت في المشروع إحدى عشر فخدة أو مشيخة هي كالتالي: (أولاد علي، أولاد حموسة، الملوكين، أولاد صالح الطرافي، أولاد حادة، أولاد سديرة، المزارفة، تدارت، أولاد عمارة، والطروش)، وبذلك إن الأهمية الكبرى لتحديد البنية الاجتماعية المستهدفة بمشاريع تحسين المزاري وتكوين التعاونيات ارتباط بحقوقها في المجالات الرعوي إحدى المشاكل التي أظهرها مشروع تحسين المزاري بالمنطقة الشرقية، حيث كانت فجوة بين الدراسة الاجتماعية وعملية إنشاء التعاونية. مما يشكل غياباً للمنهجية التشاركية من أجل نجاح أهداف المشروع واندماجه الفوري في البنية الاجتماعية المحلية. وتعتبر البنية الاجتماعية أكثر صلة بتدبير حقوق المجال الرعوي، وقد يكون لهذا الاعتراف وزن أكبر من حيث أنه يحدد الأراضي الرعوية المتعارضة عليها وتذويب الخلافات ومشاركة السكان المحليين في تدبير التعاونيات، وهو ما تم خلال تأسيس هذه التعاونية التي اعتمدت على السكان المحليين الذين لهم حقوق في مزاري تافراطة.

شملت المرحلة الأولى لبداية اشتغال التعاونية اختيار نوع القطيع ونوع الأغنام انطلاقاً من 195 متعاون، حيث جمع 500 رأس من الأغنام مراعاة لقدرة المجال على التحمل وكانت توصية التقنيين على أساس أن تكون السلالة من سلالة بني كيل، لكن لم يجمع سوى 400 رأس منها لندرة هذه السلالة التي وقع عليها الاختيار لدى المنخرطين وانتهت العملية بجمع مجموع القطيع سنة 1987 بـ 380 شاه بخروفها وـ 20 فحلاً وـ 244 خروفاً وـ 136 من الخروقات، ومن أهم منجرات التعاونية ذكر:

- سمحت التعاونية باستفادة من خريطتها من مورداً مالياً لأعضائها، إلى جانب بتطوير تربية الماشي وإشراك السكان المحليين في إدارة الإنتاج عن طريق التدريب والارشاد والرفع من المستوى المعيشي.
- اعتماد معطيات علمية وطرق تربية للماشية الحديثة من طرق العلف والمراقبة البيطرية المستمرة للقطيع، مما ساهم من ضعف الوفيات.
- تبع نظام الدورات الرعوية.
- غرس أصناف شجيرات علفية أجنبية تأقلمت مع البيئة الطبيعية المحلية (القطف الأسترالي والأمريكي)
- ارتفاع عدد رؤوس ماشية التعاونية وتنشيط عملية التسويق، بحيث انتقل مبلغ المبيعات من 490000 درهم سنة 1987 إلى 1178000 درهم سنة 1989

إن النسيج التعاوني بالقطاع الفلاحي المرتبط بتأثير الكسابين وتحسين المراعي رغم النجاحات التي حققها في بداياته إلا أنه لم يسطع أمام قوة التردد الجفاف والتوجه العام نحو الزراعات المنسقية العصرية التي أصبحت تغزو المجال الرعوي ولم تنجح أيضاً لأسباب أخرى مرتبطة بعدم تقبلوا السكان المحليين لهذه البرامج والتنظيمات الجديدة لتدبير المراعي فمثلاً "أغلب المحميّات الرعوية التي أنشئت بالجماعة القروية لسيدي علي بلقاسم، اعتمدت في فلسفتها على أراضي جماعية تنتهي لجزء من ساكنة الدوار، أو لخدمات صفيرة مبنية على أساس العرق، مما أدى إلى استغلالها بالليل من طرف أصحاب الماشي المستقرين بجوارها وغير المنتدين لها" (عثمانى مصطفى، 2015)، مما أدى إلى تدهور المجال الرعوي وعدم تحقيق الأهداف التي سطرت عند تأسيسها مما يفرض التعقيم في دراسة تحديات وعوائل العمل التعاوني بسهل تافراطة لإيجاد الحلول خاصة من حيث رصد مظاهر قوتها وضعفها والفرص المتاحة لها والتهديدات التي تواجهها بال المجال المحلي المعنى بالدراسة.

**جدول رقم 6: نتائج دراسة التعاونيات بسهل تافراطة حسب مصفوفة "SWOT"**

نقاط القوة	نقاط الضعف	التهديدات	الفرص المتاحة
وجود تنظيمات محلية مهمة نسبياً وجود تجمع تعاوني وجود نسيج من تعاونيات مهم	ضعف إرادة العمل التعاوني الأمية ضعف التأطير والتكون ضعف التمويل	الخلافات والحسابات اختلالات في التدبير نسيج تعاوني غير نشيط	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وجود قوانين تنظيمية وتشجيعية مخطط المغرب الأخضر

بالإضافة إلى المشاكل المدرجة بالجدول تعاني التعاونيات من عدة مشاكل منها:

- ضعف تكوين المنخرطين بوسائل الانتاج الخاصة بإنتاج الحليب.
- عوائق بالتسويق، وتشين المزدوج.
- ضعف الإمكانيات المادية والتقنية التي توفر عليها التعاونيات
- ضعف الوعي بأهمية العمل التعاوني في التنمية

## خاتمة وتوصيات

يعتبر سهل تافراطة أحد مكونات أرياف المجال الشرقي المغربي التي شهدت دينامية فلاحية مهمة، تحول من خلاله الاقتصاد القروري المحلي التقليدي الذي كان قائماً على النشاط الرعوي، إلى اقتصاد زراعي تقليدي وعصري، وتتجدر الإشارة إلى أن الوسط الطبيعي بكل موارده وتدخل جميع الفاعلين بما العاملان الأساسيان اللذان من شأنهما أن يساعدان في تنمية المجال أو يعملان على الإhaltة دون تشكيل عائق أمام التنمية المبنية. لقد بين تشخيص وتقدير دور التعاونيات الفلاحية في التنمية الترابية في إطار الاقتصاد التضامني الاجتماعي نتائج عديدة أهمها:

- 1- نسجل الأهمية العددية للتعاونيات الفلاحية وتنوعها بمجال الدراسة، إلا أنها تبقى ذات نوعية ضعيفة وغير شاملة للمجال أمام تعدد مشاكلها والعرقلات التي تواجه القطاع الفلاحي:

- أبانت النتائج من الناحية البيئية المرتبطة بتحسين المزاري أن هناك ضعف في المقاربة التشاركية والتي ساهمت في فشل مشاريع تحسين المزاري،
- نسبة المنخرطين في التعاونيات الفلاحية ظل ضعيفا، رغم انخراط هذه التنظيمات في إنجاز الكثير من المشاريع سواء بشكل فردي أو بمشاركة مع القطاع العام، خاصة مع ظهور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- تشير نتائج البحث إلى وجود اختلافات بين التعاونيات الفلاحية التي تم تحليلها فيما يتعلق بالقدرة الإنتاجية والاجتماعية والاقتصادية من حيث الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- يشكل ضعف مداخل مساهمات المنخرطين بالتعاونيات الفلاحية، وضعف دعم الجماعات القرورية المخصصة لها والمؤسسات القطاعية الأخرى، إضافة إلى ضعف الخبرات والكفاءات لمسيري العمل التعاوني، ومشاكل التمويل والتدبير من أهم التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- إن النسيج التعاوني الفلاحي بسهل تافراتة رغم الدور الذي لعبه في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا أنه لا يزال متواضعاً ومحدوداً في تدبيره ونجاجته أمام ضعف الدعم المقدم والاختلالات العامة التي تعترى العمل التعاوني.
- بناء على نتائج الدراسة، يمكن تقديم عدة توصيات لتعزيز العمل التعاوني للأقتصاد الاجتماعي والتضامني في سهل تافراتة شمال شرق المغرب ومنها:
- 1 دعم التكوين وبناء القدرات من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الفلاحين في مجالات التدبير التعاوني وتعزيز التوعية بأهمية العمل التعاوني وأثره على التنمية المحلية بالنسبة للمنخرطين.
  - 2 تطوير سلاسل الإنتاج والتسويق الفلاحي عبر تحسين الإنتاجية عبر باستخدام تقنيات زراعية مبتكرة لتسهيل الوصول إلى الأسواق وتتوسيع قنوات تسويق المنتوجات (البيع عبر التجارة الإلكترونية، متاجر التعاونية والمدن القريبة، العقود مع الشركات).
  - 3 تعزيز التعاون والشركات بحيث يتبعن على التعاونيات أن تفتح نفسها التعاون الوثيق مع جميع الفاعلين التربيبين لتبادل الخبرات والموارد وبناء شراكات مع المؤسسات القطاعية والقطاع الخاص لتعزيز الدعم الفني والمالي.
  - 4 تعزيز التمويل والدعم المالي من خلال توفير تسهيلات مالية ومنح لدعم التعاونيات الناشئة وإتاحة قروض ميسرة.
  - 5 إدماج مقاربة الاستدامة وتشجيع المنتوج المحلي وذلك عبر تشجيع الممارسات الفلاحية التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتقوم بالرفع من قيمتها وضمان استمراريتها.

### قائمة المصادر والمراجع

- بلطي، ي..، صديق، ع. ن، & التاييري، ع. ق. (2021). العمل التعاوني كآلية لتنمية الإنتاج المحلي وتحقيق التجارة العادلة: حالة سلسلة إنتاج الزيتون بإقليم "جرسيف" في المغرب الشرقي. في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات التنمية العادلة، إصدارات مركز تكامل الدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة، 85-106.
- بلطي، ي..، وأخرون. (2019). تقييم تجربة الاقتصاد الاجتماعي بإقليم جرسيف: حالة قطاع التعاونيات الفلاحية بسهل جرسيف. في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والحكامة التربوية، القرب رهان تنموي ومدخل للحكامة، 123-145 فاس، المغرب.
- بوگبة، إ. (2024). التحولات السوسيومجتمعية بسهل تافراتة: من الرعي التقليدي إلى الزراعة المسقية (شمال شرق المغرب). أطروحة دكتوراه، تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 394 ص.
- بشيري، ر..، التاييري، ع. ق، & الصاديقي، م. (2022). التعاونيات الفلاحية ودورها في التنمية التربوية بسهل جرسيف شرق المغرب: تعاونيات جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين تادرت وهوارة أولاد رحو نموذجاً. المركز الديمقراطي العربي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد 16، 40-54.
- تشور، خ. د..، & فاندي، س. (2019). دور الاقتصاد التضامني في التنمية الاجتماعية. مجلة الاقتصاد والتدبير، 18 (1)، 59-91.
- خizar، ر. أ..، & رحمني، م. (2021). التعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية: حالة المغرب. مجلة أبعاد اقتصادية، 11 (2)، 605-628.
- مدني، م..، لزعر، أ..، أزرهون، م..، & طليبي، م. (2019). الاقتصاد التضامني التقليدي المحلي في مواجهة الاقتصاد الرأسمالي العصري. مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، 30، 263-282.
- المسعودي، م. (2021). التحولات السوسيو اقتصادية والمجالية بسهل رسيف: المظاهر والتدابير (نموذج سهل ولجمان). أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 266 ص

- صديق، ع. ن. (2014). التنمية التربوية وإعداد المجال بالمناطق السهوبية: دراسة جماعي تادرت وهوارة أولاد رحو. أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. القنيطرة، 496 ص.
- عسيوي، م., وأخرون. (2021). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين استغلال واستدامة الموارد الطبيعية: نموذج الأزير من قطاع النباتات الطبية والعطرية بجهة الشرق (المغرب). *المجلة الدولية للبحوث العلمية المتعددة التخصصات*, 2(28), 162-169.
- عثمانى، م. (2015). الدينامية الحالية لسطح ومظاهر التدهور بسهل تافراطة وهوامشة: نموذج (حوض بني ييس). أطروحة دكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الخامس، الرباط، 379 ص.
- زرقوط، س. (2021). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودورها في إرساء أهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني: مقاربة مفاهيمية. *مجلة إضافات اقتصادية*, 5(1)، 80-104.

## References

- Arana, S. (2024). Social Economy Entities as Key Actors to Achieve Sustainable Development Goals: an Example. *Revista de Economía Mundial*, 67, 99-123. DOI : <http://dx.doi.org/10.33776/rem.vi67.8095>
- Arcos-Alonso, X., Gainza, U., Villalba-Eguiluz, J. C. P. de Mendiguren, & Carranza-Barona, C. (2024). Ecosocial transitions and social and solidarity economy: Identifying key dimensions for social change in Andean regions. *Journal of Global Economy*, 67, 99-123. DOI: <http://dx.doi.org/10.33776/rem.vi67.8091>
- Barea, J. (1990). Concepto y agentes de la economía social. *CIRIEC-España, Revista de Economía Pública, Social y Cooperativa*, 8, 109–117.
- Calle-Collado, Á., & Casadevante, J. L. (2015). Economías sociales y economías para los bienes comunes. *Otra Economía*, 9(16), 44–68. <https://doi.org/10.4013/otra.2015.916.04>
- Calle-Collado, Á., Padilla, R. S., & Piñeiro, C. (2017). Comunes y economías para la sostenibilidad de la vida. In *Rebeldías en común: Sobre comunales, nuevos comunes y economías colaborativas* (pp. 15–46). Libros en Acción.
- Direction Régionale de l'Agricole. (2012). Étude d'impact environnementale et social de projets, pilier du plan Maroc.
- El Mekkaoui, N., & Loukili, S. (2022). Social and Solidarity Economy in Morocco: Cooperatives' behavior and growth. *Applied Economics*, 54(16), 1803-1817. DOI : <https://doi.org/10.1080/00036846.2021.1962123>
- Harkati, R. (2023). The cooperative, women and economic shocks: Case of the Tangier Tetouan Al Hoceima region. *International Journal of Performance and Organizations*, 2(2), 83-93. DOI: <https://doi.org/10.55897/ijpo.2023.02.10>
- Ibourk, A., & Raoui, S. (2022). Impact of cooperative entrepreneurship on territorial human development in Morocco—Spatial analysis. *International Journal of Social Economics*, 49(6), 914-929. DOI: <https://doi.org/10.1108/IJSE-03-2021-0145>
- Kasparian, D. (2020). Cooperativismo, políticas públicas y organizaciones sociales : Conflictividad en cooperativas promovidas por el Estado en Argentina. *Psicoperspectivas*, 19(2), 94-108. DOI : <https://dx.doi.org/10.5027>
- Office du développement de la Coopération Délégation Régionale d'Al Hoceima. (2011). Récapitulatif des coopératives par province et par secteur (p. 13).
- Sahmi, R., El Hachloufi, M., & Aboulethar, M. (2022). The Social and Solidarity Economy, a new solution to decrease unemployment in Morocco? Case of Cooperatives in the State of Tangier Tetouan Al-Hoceima. *Review of Applied Socio-Economic Research*, 24(2), 140-164. DOI : 10.54609/Reaser.v24i2.178
- Schwab do Nascimento, F., Calle-Collado, Á., & Muñoz Benito, R. (2020). Economía social y solidaria y agroecología en cooperativas de agricultura familiar en Brasil como forma de desarrollo de una agricultura sostenible. *CIRIEC-España, Revista de Economía Pública, Social y Cooperativa*, 98, 189-211. DOI : <https://doi.org/10.7203/CIRIEC>
- Villalba-Eguiluz, U., Arcos-Alonso, A., Pérez de Mendiguren, J. C., & Urretabizkaia, L. (2020). Social and Solidarity Economy in Ecuador: Fostering an Alternative Development Model? *Sustainability*, 12(17), 6876. DOI : <https://doi.org/10.3390/su12176876>